

تقديم للحملة

# إرث الألعاب الأولمبية في بكين خيار الصين



منظمة العفو  
الدولية



# أي إرث سيدكره العالم؟ إنه خيار الصين

«تسعى الحركة الأولمبية إلى خلق طريقة حياة تقوم على الغبطة التي يولدها الجهد وعلى القيمة التربوية للمثل الطيب واحترام المبادئ الأخلاقية العالمية الأساسية».

الميثاق الأولمبي، المبادئ الأساسية للحركة الأولمبية، الفقرة 1.

## حملتنا

تسعى منظمة العفو الدولية من وراء حملتها إلى أن تترك الألعاب الأولمبية في بكين وراءها إرثاً دائماً في مضمار حقوق الإنسان. وستقوم منظمة العفو الدولية برصد أداء الحكومة الصينية وبصورة وثيقة على نحو خاص في المجالات ذات الصلة المباشرة بالتحضيرات للألعاب الأولمبية، وبالمبادئ الأساسية للميثاق الأولمبي، وبالعودة التي قطعها المسؤولون الصينيون بإجراء تحسينات في مضمار حقوق الإنسان في 2001 حين تم اختيار الصين لاستضافة الألعاب الأولمبية. وستقوم منظمة العفو الدولية بتعبئة آلاف الأشخاص على نطاق العالم بأسره من أجل الضغط على السلطات الصينية كي تعمل على إنجاز إرث إيجابي في مضمار حقوق الإنسان للشعب الصيني بتحقيق إصلاحات جوهرية في المجالات الأربعة الرئيسية التالية:

- عقوبة الإعدام؛
- الاعتقال الإداري العقابي والمحاكمات العادلة؛
- الاعتقال التعسفي ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- الرقابة غير المبررة على الإنترنت.

الأولمبية - ومن دون تحقيق تحسينات في أوضاع حقوق الإنسان في الصين، فإن النتيجة لن تقتصر فحسب على فشل الألعاب الأولمبية في أن تترك ذكرى مضيئة وإيجابية في نفوس البشر، وإنما ستخلف كذلك صورة قاتمة للصين كبذل يقمع حريات مواطنيه.

الصورة: طلاب صينيون يحتفلون بالقرب من نصب بكين التذكاري للألفية إثر إعلان بكين مدينة مضيئة للألعاب الأولمبية 2008 في يوليو/تموز 2001.

أو مستحيلة، ستتصرف اللجنة بحسب ما هو ضروري».

إن أمام السلطات الصينية فرصة فريدة كي تفي بتعهداتها التي قطعتها على نفسها بإعلاء شأن حقوق الإنسان، إذا ما اختيرت لاستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية للعام 2008. والتزامات الصين الدولية حيال حقوق الإنسان، وكذلك روح الألعاب الأولمبية نفسها التي تقول إن «ممارسة الرياضة حق إنساني» وتدعو إلى احترام «المبادئ الأخلاقية العالمية الأساسية»، تتطلب أن يكون احترام حقوق الإنسان في قلب الحركة الأولمبية.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق السلطات الصينية، فإن على اللجنة الأولمبية الدولية قسطها من الواجب بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أنه من واجب كل فرد أو هيئة من هيئات المجتمع تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان.

ومنذ 2001، ركزت السلطات الصينية واللجنة الأولمبية الدولية، في إشارتهما إلى الإرث الإيجابي المحتمل الذي ستخلفه الألعاب الأولمبية في بكين وراءها، على التحسينات التي سيشهدتها الاقتصاد والبيئة والصورة الدولية للصين عموماً. بيد أنها لم تؤكد إلا بصورة ضئيلة على إرث حقوق الإنسان الذي ستولده هذه الألعاب. فقد أدى النمو غير المسبوق للاقتصاد الصيني خلال العقدين الأخيرين إلى تحولات اجتماعية عظيمة، ولكن ثمة تمايزات ما بين ما يتحقق من تقدم اقتصادي وقدره الأفراد على التمتع الحر بحقوقهم الإنسانية. وينبغي لهذه المراوحة المتعمدة بالنسبة لحقوق الإنسان أن تتوقف، بينما يجب تطبيق الإصلاحات ذات الصلة بها بوتائر أسرع مما هو قائم.

إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإنفاذها يمكن أن تكون إحدى الإنجازات الإيجابية للألعاب

في الثامن من أغسطس/آب 2008، ستبدأ دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرون في بكين أعمالها. وأثناء حملتها لضمان اختيار بكين للألعاب الأولمبية 2008، أعلنت السلطات الصينية أن حالة حقوق الإنسان في الصين سوف تشهد تحسناً كبيراً إذا ما اختيرت بكين مدينة مضيئة للألعاب. وفي هذا السياق، قال وانغ ويه، الأمين العام للجنة عرض مقترح الصين للألعاب الأولمبية للعام 2008 في بكين: «إننا لوثقون بأن قدوم الألعاب إلى الصين لن يعزز اقتصادنا فحسب، وإنما سيعزز كذلك جميع الأوضاع الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة وحقوق الإنسان»، وهو شعور عبّر عنه أعضاء آخرون في اللجنة. فها هو ليو كي، عمدة بكين، يقول في 2001: «إنها [الألعاب الأولمبية] ستساعد على تعزيز جميع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، كما ستحقق مزيداً من التنمية لقضية حقوق الإنسان».

أما اللجنة الأولمبية الدولية، فقد أوضحت على نحو متكرر توقعاتها بتحسّن حالة حقوق الإنسان في الصين كنتيجة لاختيار بكين لاستضافة الألعاب. وفي هذا الصدد، قالت اللجنة الأولمبية إنها تعتمد على المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها منظمة العفو الدولية، في رصد حالة حقوق الإنسان في الصين والإبلاغ عن تطوراتها، وإنها ملتزمة بالاستماع إلى هذه المنظمات. وإذا لم يتم التصدي على نحو كاف للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كجزء من التحضيرات للألعاب، فإنها، أي اللجنة الأولمبية الدولية، ستكون مضطرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة. وفي أبريل/نيسان 2002، قال جاك روج إن «اللجنة الأولمبية الدولية منظمة مسؤولة، فسواء في مضمار حقوق الإنسان، أو في مضمار توفير المستلزمات اللوجستية على نحو كاف وكل ما هو لازم لإنجاح الألعاب، أو في مجال حقوق الإنسان أو أية مسألة أخرى من شأنها أن تجعل مشاركة الرياضيين الشباب صعبة المنال

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



إرث الألعاب  
الأولمبية في بكين  
منظمة العفو  
الدولية